جامعة المنصورة
كلية الآداب

النظائر في كتاب سيبويه

أشكالها ووظائفها

دكتور
محمد عبد الفتاح العمراوى
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة
العدد الثلاثون - يناير ٢٠٠٢

النظائـــر فـــى كتـــاب سيبويـــه

أشكالهـــا ووظائفهـــا

د. محمد عبد الفتاح العمراوى

لقي كتاب سيبويه اهتماما كبيرا من العلماء والباحثين في اللغة قديمـا وحديثـا ، فهو المصدر الأول الذي لا غنى عنه لباحث في لغتنا العربية ، وقد كـثرت الدراسـات التي تناولت هذا الكتاب شرحا وتعليقـا وبسـطا واختصـارا وتنـاولا لشـواهده وآرائـه وخلافاته وكل قضاياه ، حتى يخيل للباحث أن لا مجال لبحث جديد في هذا الكتـاب ، لكن القراءة المتأنية تظهر جوانب لم تدرس بعد في هذا الأثر العظيم .

وفي أثناء إعداد بحث سابق عنوانه : " معالجة الظواهر الشاذة عند سيبويه بين منطق اللغة والمنطق العقلي " عرضـت مثـالين مـن النظـائر الشـاذة ، إذ إن هـذه النظائر تثبت مراعاة منطق اللغة و إبرازه عند معالجة الظواهر الشـاذة ، وقـد اتضـح من خلال قراءة الكتاب كثرة اعتماد سيبويه على النظائر ، وتعدد أشـكالها ووظائفـها ، فرأيت تناول هذا الموضوع في بحث مستقل .

وقد حفزني على المضـي فـي هذا البحـث اهتمـام قديم بموضـوع النظـائر ، وذلك فـي أثنـاء عملـي فـي بحـث الدكتـوراه ، وعنوانـه : " المشـابهة ودورهـا فـي التراث النحوي " فقد توقفت في البداية عند النظائر ، ورأيت أنها لا تدخل في إطـار المشابهة ، لأن ما أردته بالمشابهة هو تلك الوسيلة التفسيرية التـي تـأخذ شـكلا قياسـيا يشتمل على أصل وفرع وعلاقة شبه بينهما ، وحكم يرتبه النحاة اعتمـادا علـى أوجـه الشبه [١] . أما النظائر فليست كذلك وسوف نوضح الفرق بين المشابهة والنظـير عنـد تنـاول مفـهوم النظـير ، وعلـى هـذا الأسـاس لـم أتعـرض لدراسـة النظـائر فـي بحـث الدكتوراه [٢].

إن هذا البحث يتناول ظـاهرة شـائعة فـي " الكتـاب " ولا يختـص بـها سـيبويه وحده بل يشاركه أستاذه الخـــليل بن أحمد ، لذا رأيـت أن يكون البحـــث حـول " الكتاب " ، وإن كانت أكثر الآراء والنقول ترجع إلـي سـيبويه ، أمـا عنـد التحليـل والدراسة فقد يقتضي الأمر نسبة بعض الأحكام إلى سيبويه اعتمادا على دوره الأكـبر في هذا الموضوع ، واعتمادا على نسبة الكتاب إليه .

وقد رأيت وجود ارتباط كبير بين معالجة سيبويه وأستاذه للنظـائر ، ومـا كتبـه علماء أصول النحو عنها ، فأوضحت ذلك في نهاية البحث .

---

(١) انظر : المشابهة ودورها في التراث النحوي ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

(٢) أشرت إلي بعض النماذج للنظائر اعتمادا علي إطلاق بعض النحاة مصطلح المشابهة عليها ، وللتفريق بين المشابهات القياسية والنظائر .

وسوف يتناول هذا البحث النقاط التالية :

أولا : مصطلح " النظير ".
ثانيا : أشكال النظائر ووظائفها :
أ - النظائر القريبة .
ب - النظائر البعيدة .
ج - النظائر القياسية .
ثالثا : النظائر عند علماء أصول النحو.

أولا : مصطلح النظير :

النظير في اللغة معناه [١] : المِثْلُ والمُسَاوي ، يقال : ناظر الشيُء الشيَء : صار نظير له ، فالنظير بمعنى : المناظر ، وصيغة فَعِيل هنا بمعنى : مُفاعِل [٢] فهي بمعنى اسم الفاعل ، مثل : حليف ورفيق ونديم ، وجمع النظير : نظراء ، والمؤنث نظيرة ، وجمعه : نظائر [٣] .

والنظير في كتاب سيبويه لا يخرج عن مفهوم المماثلة والمساواة ، يظهر ذلك من خلال النصوص التالية .

- " ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمرا فيه : ليس ولا يكون في الاستثناء إذا قلت : أتوني ليس زيدًا ، ولا يكون بشرا " .
- " الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب ".
- " ونظير الكاف في " رويد " في المعنى ، لا في اللفظ : " لك " التي تجيء بعد " هَلُمَّ " في قولهم : " هَلُمَّ لك " [٤].

و سيبويه في المواضع السابقة يذكر المصطلح صريحا ، ويستخدمه بصورة المفرد المذكر " نظير " ، ولم يستخدمه بصيغة الجمع إلا نادرا نحو

---

(١) انظر : تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، مادة (نظر) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ولسان العرب لابن منظور ، مادة (نظر) ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٢) انظر : تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين ١٨٥ ، مكتبة الشباب بالقاهرة .

(٣) شاع لدى العلماء استخدام المذكر " نظير " ، وجمع المؤنث " نظائر " .

(٤) الكتاب ١/١٩، ٥٧ ، ٢٤٦ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

قوله : " إنما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر " [١] ، فجمعه على التأنيث .

وكثيرا ما يُستغنى عن المصطلح ، فتستخدم تعبيرات أخرى نحو : " كاف التشبيه " أو " بمنزلة " نحو :

- " إنما " لا تعمل فيما بعدها ، كما أن " أرَى " إذا كانت لغوا لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ".
- " اللام في جئتك لِتفعلَ بمنزلة " إنْ " في قولك : إن خيرًا فخيرٌ ، وما كان لِيَفعل بمنزلة إياك وزيدًا " [٢] .

والأمثلة السابقة يشتمل كل منها على طرفين ، كل طرف نظير لصاحبه ، يجمع بينهما علاقة مماثلة ، لكن هذه العلاقة - غالبا - لا تترتب عليها أحكام نحوية ، ولا يمكن اعتبار أحد الطرفين أصلا والآخر فرعا له ، وهذا هو وجه الخلاف بين المشابهة والنظائر [٣] ، فالمشابهة تأخذ شكلا قياسيا ، حدده علماء أصول النحو ، أما النظائر فيُكتفى فيها بالطرفين والعلاقة .

ويتضح الفرق بين المشابهة والنظائر من خلال تحليل مثال لكل :

- رأى النحاة أن الأسماء المبنية تربطها بالحروف علاقة مشابهة ، والتمسوا أوجه شبه لهذه العلاقة ، كالشبه اللفظي والمعنوي و الافتقاري والوضعي و الاستعمالي ، ورأوا أن الحروف أصل في البناء ، أما الأسماء فهي فرع في استحقاق حكم البناء ، ونتيجة للشبه بين الطرفين تم انتقال الحكم من الأصل إلى الفرع .

- وفي مثال سيبويه السابق الذي ربط فيه بين الإضمار في " لات " من جهة ، والاستثناء بليس ولا يكون من جهة ثانية ، يعد ذلك من قبيل النظائر ، يتضح في المثال طرفان ، لا يبين فيهما أصالة أو فرعية ، بينهما علاقة تماثل وتشابه [٤] ،

---

(١) الكتاب ٣/٦٢٣ .
(٢) الكتاب ٢/١٣٨ ، ٣/٧ .
(٣) سوف نقتصر على استخدام مصطلحي " النظير " و " النظائر " مبتعدين عن الإشتقاقات الأخرى التي قد تكون أكثر مناسبة نحو : المناظرة أو التناظر ، حتى لا يحدث خلط ، و اعتمادًا على ما شاع استخدامه لدى النحاة.
(٤) التماثل والتشابه يردان في اللغة مترادفين ، لكننا فرقنا في الاصطلاح بين ما يترتب عليه من أحكام ويبين فيه الأصل والفرع ، وما ليس كذلك .

وهي إضمار الاسم وجوبا ، ولا يبني سيبويه أحكاما نحوية على هذه العلاقة [١] ، بل يكتفي بمجرد الربط لغرض ما .

وقد استخدم النحاة بعد سيبويه مصطلح النظير بالمفهوم الذي اتضح في " الكتاب " ، فأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٧٧ هـ) له كتاب بعنوان : " الإبدال والمعاقبة والنظائر " [٢] ، يذكر فيه الأحرف التي يحدث فيما بينها إبدال ومعاقبة ، مكتفيا بذكر النظائر ، أي الأمثلة .

أما الروماني (ت ٣٨٨ هـ) فيعرف النظير بقوله : " النظير هو الشبيه بما له مثل معناه ، وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدي ، نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل وفي الاشتقاق من المصدر وغير ذلك من الوجوه ، نحو استتار الضمير وعمله في الظرف والمصدر والحال " [٣] .

ومن الواضح أن الروماني يقصد بالمعنى الجهة التي تتحقق فيها المماثلة ،ولا يقصد به ما يقابل اللفظ ، لأن كثيرا من النظائر يراعى فيها جانب اللفظ ، كالعلاقة بين الجزم في الأفعال والجر في الأسماء ، وبين التصغير وجموع التكسير في الرباعي والخماسي ، وسوف يتضح ذلك من خلال البحث إن شاء الله . ويتضح كذلك أنه لا يرتب أحكاما على العلاقة بين النظيرين ، ولا يشير إلى أصالة أو فرعية في الطرفين ، وهذا هو الفارق الجوهري بين النظير والمشابهة [٤].

ثانيا : أشكال النظائر ووظائفها في " الكتاب " :

تأخذ النظائر في " الكتاب" أشكالا ثلاثة ، ولكل شكل وظائف قد تتفق أو تختلف مع الشكل الأخر ، وسوف نوضح هذه الوظائف من خلال تناول كل من هذه الأشكال .

---

(١) استخدام سيبويه - بقلة – نوعا من النظائر تترتب عليه أحكام نحوية ، ويأخذ شكلا قياسيا ، لكن هذا النوع يختلف عن الشكل القياسي القائم على المشابهة في انتفاء الأصالة والفرعية بين الطرفين وفي أن العلاقة بين الطرفين ليست مشابهة صريحة ، وسوف نوضح ذلك في موضعه .

(٢) يستخدم الزجاجي الإبدال والمعاقبة بمعنى واحد ، فالواو بينهما تعطف مترادفين ، أما النظائر فيعني بها النظائر للإبدال والمعاقبة . والكتاب حققه : عز الدين التنوخي ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٢ هـ-١٩٩٣م .

(٣) رسالتان في اللغة (منازل الحروف والحدود) لأبي الحسن الرماني ٧٢ ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان والنص المنقول ورد في رسالة " الحدود " .

(٤) لا يخرج كتاب " الأشباه والنظائر " للسيوطي عن هذا المفهوم ، فالأشباه والنظائر لديه بمعنى واحد ، وإن لم يقتصر على جمع الأشباه والنظائر من الظواهر اللغوية التي تأخذ حكما واحدا ، بل تناول فنونا أخرى كالألغاز والأحاجي والمضارحات والمناظرات ونحو ذلك .

الشكل الأول النظائر القريبة:

وهى تلك النظائر التي تنتمي إلى باب نحوي واحد ، يتم الجمع بينها سواء أكانت مطردة أو شاذة ، وتوظف في الأغراض التالية:

١ ـ الاستشهاد لتقرير القاعدة :

ولهذا الغرض تكثر النظائر من الشعر والقرآن والنثر المسموع عن العرب ، ومن أمثلة ذلك في الكتاب :

أ ـ يتحدث سيبويه عن لام الابتداء التي تعلق أفعال القلوب فيقول : " وهذه اللام تصرف إن إلى الابتداء ، كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، فعبد الله هنا بمنزلة " إنّ " في أنه يصرف إلى الابتداء ... ونظير ذلك قوله عز وجل : " ولقد علموا لمَن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق " ... ونظير إن مكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى : ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون "..." [١] .

ب ـ ويقول : " هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعدها وصفا بمنزلة مثل وغير ، وذلك قولك : لو كان معنا رجلا إلا زيدٌ لغُلبنا ، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء ـ لكنت قد أحلت ، ونظير ذلك قوله عز وجل : " لو كان فيهما آلهة إلا اللهُ لفسدتا " [٢] ، ونظير ذلك في الشعر قوله وهو ذو الرحمة :

" أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ .. قليل ٍ بها الأصواتُ إلا بغامُها " [٣]

ففي مثل هذه المواضع توظف النظائر للاستشهاد وتقرير القواعد ، ويلاحظ أن هذا الغرض يكون في إطار الظواهر المطردة .

٢ ـ الاستئناس :

ويكثر هذا الغرض مع الظواهر الشاذة ، أو الظـــــواهر المطردة التي تبدو

---

(١) الكتاب ١٤٨/٣ .
(٢) الكتاب ٣٣١/٢ـ٣٣٢ .
(٣) من المواضع التي يصرح فيها بمصطلح النظير وتوظف التوظيف نفسه : ١ ٣٣٥ ، ٤٣٦ ، ١٢٦/٣ ، ١٤٨ ، ٥٦٧ ، ٥٧١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٤ ، ٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٧/٤ ، ٨ . أما المواضع التي لا يصرح فيها بالمصطلح فلا يخلو منها باب من أبواب الكتاب .

مخالفة للأصل في بعض خصائصها ، فتكون وظيفة النظير إثبات قبول هذه الظواهر وعدم استنكارها ، فهي ليست بدعا في شذوذها ومخالفتها ، والاستئناس بهذا المفهوم لا يصل إلى مرحلة التعليل [١] ، ومن أمثلة ذلك :

أ - يقول سيبويه : " وأما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قِبَل أن قوله : وأخيه ، في موضع نكرة لأن المعنى إنما هو : وأخ له ، فإن قيل : أمضافة إلى معرفة أم نكرة ؟ فإنك قائل : إلى معرفة ، ولكنها أجريت مجرى النكرة ، كما أن " مثلك " مضافة إلى معرفة ، وهي توصف بها النكرة [٢] .

فسيبويه يرى أن عطف المعرفة على المجرور بـ " رُبَّ " قبيح ، ولكنه يجيزه لأنه سمع عن العرب، ويفسره بأنه في معنى النكرة ، فالكلمة في المثال المذكور معرفة من حيث الشكل ، فهي مضافة إلى الضمير ، ولكنها تتضمن معنى النكرة ونظير ذلك كلمة " مثل " مضافة للضمير ، إذ لا يكسبها الضمير تعريفا ، والنظيران كلاهما شاذ ، إذ الأصل أن تكتسب النكرة التعريف بإضافتها إلى المعرفة إضافة معنوية ، وما خالف ذلك فهو شاذ .

ب - يقول سيبويه : وناس من العرب يقولون : بُشْرَىّ وهُدَىّ ، لأن الألف خفية ، والياء خفية ، فكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان ، كما أن بعض العرب يقول ، أفْعَىْ ، لخفاء الألف في الوقف ، فإذا وصل لم يفعل ، ومنهم من يقول : أفْعَىْ في الوقف والوصل ، فيجعلها ياء ثابتة " [٣] .

وهو في هذا المثال يجمع بين لغات ثلاث :

الأولى : لغة من يقلبون ألف المقصور ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم نحو : " بُشْرَىَ " ويعلل ذلك بعلة صوتية ، وهي خفاء الألف والياء ، فبيانهما تم بقلب الألف ياء وإدغامها في الياء.

الثانية : لغة من يقلبون ألف المقصور ياء في الوقف ، دون أن تكون مضافة، وتأخذ هذه اللغة العلة السابقة ، إذ تكون الألف خفية في الوقف ، وقد ذكر سيبويه هذه اللغة استئناسا ، وان بدت في صورة قياس العلة ، لاشتراك الطرفين في العلة .

---

(١) سوف يتضح الفرق بين الاستئناس والتعليل عند الحديث عن تناول علماء أصول النحو للنظائر .
(٢) الكتاب ٢/٥٥-٥٧ .
(٣) الكتاب ٣/٤١٤ .

الثالثة : لغة من يقلبون ألف المقصور ياء في الوقف والوصل ، وهنا لا تنطبق العلة التي ذكرها سيبويه في الوصل ، لذلك فالعلاقة بين هذه اللغة واللغة الأولى ليست اشتراكا في العلة ، وليست علاقة مشابهة يعلق حكم القلب عليها ، بل هي علاقة نظير ، هدفه الاستئناس واثبات أن ظاهرة القلب هذه - وإن كانت شاذة - ليست أمرا مستنكرا في لغات العرب .

ج - يقول سيبويه : " ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، و إنما يريدون : لا بأس عليك ، ولا شيء عليك " (١) .

فالغرض هو الاستئناس لحذف اسم لا النافية للجنس بنظير من الباب نفسه ، والنظيران لا يندرجان تحت الظواهر الشاذة ، لأن حذف ما يعلم جائز ، ولكن الحذف هنا علي خلاف الأصل ، فاستحق ذكر النظير ، لإثبات أنه أمر مألوف في بابه .

٣ - الاحتجاج :

ويكون ذلك في طار دعم الآراء وتقويتها ، والتعرض للآراء المخالفة وتفنيدها ، ومن أمثلة ذلك :

أ - يقول سيبويه : " واعلم أن " رويدًا " تلحقها الكاف ، وهي في موضع " افعل " وذلك قولك : رويدك زيدا ... وذا بمنزلة قول العرب : هاء و هاء ك ، وبمنزلة قولك : حَيَّهَلَ و حَيَّهَلَكَ ، وكقولهم : النجاءك ، فهذه الكاف لم تجيء علما للمأمورين والمنهيين المضمرين ، ولو كانت علما للمضمرين لكانت خطأ ... ولو كانت اسمًا لكان النجاءك محالا ... وينبغي لمن زعم أنهن أسماء أن يزعم أن كاف " ذاك " اسم ... ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب : أرأيتك فلانا ما حاله ... ونظير الكاف في " رويد " في المعنى لا في اللفظ " لك " التي تجيء بعد " هلم " في قولك : هلم لك " (٢) .

إن سيبويه هنا يرى أن الكاف في نحو : رويدك زيدا ، حرف خطاب ، وليست اسما كما يرى بعض النحاة ، ولدعم ما يراه وتفنيد آراء المخالفين يلجأ إلى ذكر النظائر التي ترد فيها الكاف حرفا للخطاب .

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٥ . وانظر نماذج أخرى في الكتاب ١/٢٨٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤٨ ، ٢/١٣٤ ، ٣/٣٠٥ - ٣٠٧ ، ٤٩٨ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٤ - ٢٤٦ .

ب - يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون " فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ، وقال : نظيرها : لإيلاف قريش ... فان حذفت اللام من " أنّ " فهو نصب " [١] .

فالخليل يرى أن المصدر المؤول في الآية على تقدير حرف جر محذوف ، ويحتج على هذا الرأي بالنظير الذي ذكره مشتملا على حرف الجر ، ويرى بناء على ذلك أن المصدر المؤول في الآية منصوب على نزع الخافض .

ج - وهذا المثال متصل بسابقه ، وهو يصور رأيا آخر لسيبويه يخالف رأي الخليل في موضع المصدر المؤول فيقول : " ولو قال إنسان : إن " أنّ " في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا ربّ ... لكان قولا قويا ، وله نظائر ، نحو : لاهِ أبوك " [٢] .

فسيبويه يحتج لرأيه بالنظائر القريبة التي تنتمي إلى الباب نفسه الذي ينتمي إليه النظير المحتج له ، وهو باب حروف الجر.

الشكل الثاني النظائر البعيدة :

وهى تلك النظائر التي لا تنتمي إلى باب واحد ، بل ينتمي كل منها إلى باب مغاير لنظيره ، وهى نوعان :

الأول : النظائر غير المتكررة :

حيث يتم ذكر النظير لغرض ما في موضع ، ولا يتكرر هذا النظير في مواضع أخرى ، وغالبا ما يتم استخدام هذا النوع مع النظائر المطردة ، وتوظف هذه النظائر لغرضين :

١ - الاستئناس :

ومن أمثلة ذلك :

---

(١) الكتاب ٣/١٢٦ - ١٢٧ .
(٢) الكتاب ٣/١٢٨ .

أ - يقول سيبويه : " وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو : يا عبد الله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحًا ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك ، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ ، وموضعهما واحد وذلك قولك : يا زيدُ ويا عمرُو ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه من قبل " [١]

ينقل سيبويه عن أستاذه الربط بين المنادى بأحواله الإعرابية التي لا تلزم نمطا واحدا ، والظروف التي يجوز أن تقطع عن الإضافة نحو : قبلُ وبعدُ ، حيث يوجد شبه شكلي واضح بين الظاهرتين ، فالمنادى المضاف ينصب كما تنصب هذه الظروف عندما تضاف ، والمنادى المفرد يبنى على الضم كما تبنى هذه الظروف عند إفرادها بقطعها عن الإضافة لفظا مع إرادة معنى المضاف إليه ، والمنادى أصله النصب ، فإذا بني فهو في محل نصب ، كما أن الظروف المقطوعة المبنية أصلها النصب .

إن العلاقة هنا بين الظاهرتين المتشابهتين علاقة نظير ، فالخليل لا يرتب أحكاما على هذه العلاقة ، ولا يفرق بين أصل وفرع ، بل يكتفي بالربط استئناسًا لتعدد أحوال المنادى [٢] ، فكأنه يقول بأن تعدد أحوال المنادى وعدم لزومه حالا واحدا أمر غير مستغرب ولا مستنكر في اللغة ، بل له ما يعضده من النظائر [٣].

ب - يتحدث سيبويه عن إجراء القول مجرى الظن ولزومه صيغة واحدة وضوابط معينة فيقول : " فإنما جُعِلتْ كـ " تَظُنّ " فقط ، كما أن " ما " كـ" ليس " في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وصارت اللغات فيها كلغة تميم " [٤] .

فهو يربط بين ظاهرتين مطردتين تنتمي كل منهما إلى باب نحوي مختلف ، الظاهرة الأولى هي إجراء القول مجرى الظن ، ويتناول جانبا من هذه الظاهرة وهو ارتباط هذه الإجراء بضوابط ، فإذا لم تتوافر الضوابط رجع الفعل إلى اصل عمله . والظاهرة الثانية هي " ما " الحجازية ، حيث تجري مجرى " ليس " بضوابط معينة وإذا لم تتوافر الضوابط رجعت إلى أصلها وهو الإهمال ، فالربط بين الظاهرتين هدفه الاستئناس .

---

(١) الكتاب ٢/١٨٣ .

(٢) الربط هنا ليس تعليلا لإعراب المنادى ، بل هو لمجرد الاستئناس ، والنحاة يذكرون عللا أخرى لأحوال المنادى الإعرابية . انظر : المشابهة ودورها في التراث النحوي ٥٧ ـ ٥٨ .

(٣) هذا المعنى يذكره ابن يعيش مع أحد النظائر فيقول : " والمراد أنه غير مستنكر أن يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى ، وحاصله إبراز نظير ليقع الاستئناس به " . شرح المفصل ١/٣

(٤) الكتاب ١/٢٢٢ .

ج - يقول سيبويه : " وقال الخليل : " إنما " لا تعمل فيما بعدها ، كما أن " أرى " إذا كانت لغوا لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما كان نظير إن من الفعل ما يعمل ، ونظير إنما قول الشاعر ..:

أعلاقة أم الوليد بعدما .. أفنان رأسك كالثغام المخلس

جعل " بعد " مع " ما " بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعده " [١].

فالخليل يتحدث عن إلغاء عمل " إن " إذا لحقتها ما الزائدة ، فيستأنس لذلك بحدوث الإلغاء في أفعال القلوب ، وإذا كانت الأفعال يعتورها إلغاء العمل وهى أقوى العوامل - فإن وجود هذا الأمر في إن وأخواتها ليس مستنكرا . ولا يكتفي الخليل بهذا النظير [٢] ، بل يأتي بنظير أخص من السابق ، وهو إبطال عمل بعض الظروف إذا لحقتها " ما " الزائدة ، وكأنه يشير إلى أمر آخر غير إبطال العمل ، وهو إزالة الاختصاص ، فالظرف " بعد " إذا لحقته " ما " الزائدة زال اختصاصه بالاسم وكذلك الأمر في الحروف الناسخة ، إذ يزول اختصاصها بالجملة الاسمية إذا لحقتها " ما " ، وبذلك يكون كلا النظيرين قد جاء استثنائا لجانب محدد من جوانب الظاهرة

٢ - الاحتجاج :

ومن أمثلة ذلك :

أ - ينقل سيبويه : رأى أستاذه في تركيب " لن " فيقول : " فأما الخليل فزعم أنها : لا إن ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويلمه ، يريدون : وي لأمه ، وكما قالوا : يومئذ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا " هلا " بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي : هل و لا " [٣].

---

(١) الكتاب ١٣٨/٢ ، ولمزيد من الأمثلة ينظر الكتاب ٥٩/١ ، ١٦١/٢ ،١٨٥، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٧٥، ٣٤٤، ٥/٣، ٧، ٣٠، ١١٩، ١٢٠ - ١٢٩، ١٥٨، ٦٢٢ .

(٢) الخليل يرى أن العلاقة بين " إنما " و " أرى " الملغاة علاقة نظير ، ولكن النحاة فيما بعد رأوا أن " إن " وأخواتها تعمل لمشابهتها بالأفعال ، فالعلاقة بينهما علاقة مشابهة تترتب عليها أحكام نحوية ، وإبطال عمل هذه الأحرف إذا وليتها " ما " الزائدة مترتب علي المشابهة . انظر : المقتضب للمبرد ١٠٨/٤ - ١٠٩ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت . والخصائص ١٦٧/١ - ١٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٨/٢. دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٣) الكتاب ٥/٣ .

فالخليل يذكر هذه النظائر احتجاجا على ما يراه من تركيب " لن " وإذا كان التركيب ليس واضحا في " لن " فإن النظائر التي يذكرها صريحة في هذا الأمر .

ب - وفي هذا الموضع أيضا ينقل سيبويه رأي أستاذه في حقيقة اللام الجارة للمنادى المستغاث به والمنادى المتعجب منه فيقول : " وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : يا عجباه ويا بكراه إذا استغثت أو تعجبت ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه ، كما كانت هاء الجحاجحة معاقبة ياء الجحاجيح ، وكما عاقبت الألف في يمان الياء في يمنى ، ونحو هذا كثير " [١] .

رأى الخليل أن المنادى المتعجب منه يأتي بصيغتين نحو : يا عجباه ، ويا للعجب ، وكذلك المنادى المستغاث به نحو : يا بكراه لنا ، ويا لبكر لنا ، وإذا كان المتعجب منه والمستغاث به أصلهما المنادى - فإن اللام الجارة ليست أصلا في موضعها ، لذلك يرى أنها عوض عن الزيادة التي تأتي في آخر المستغاث به والمتعجب منه ، فهي تعاقبهما ولا يجتمعان معا ، ويقوى هذا الرأي بذكر نظائر للإبدال من بابين مختلفين ، من باب الجمع نحو : الجحاجحة والجحاجيح فالتاء عوض عن الياء ، ومن باب النسب نحو : يمان و ينمى ، فالألف عوض عن ياء النسب .

الثاني : النظائر المتكررة :

القارئ لكتاب سيبويه يلحظ اعتماده على بعض النظائر يكررها عندما يتعرض للظواهر الشاذة ، وبتأمل هذه النظائر يمكن تقسيمها إلى مجموعات محددة ، يحكم كل منها ما يشبه القاعدة ، وليس الهدف من هذه القاعدة القياس على الظواهر الجزئية المسموعة ، بل الهدف إثبات صحة هذه الظواهر وقبولها وعدم استنكارها ، ويمكن تناول هذا الموضوع من خلال المجموعات التالية :

المجموعة الأولى :

ويكثر فيها استخدام النظائر التالية : " ياطلحة أقبل " و " ويا تيم تيم عدي" و " ولا أبا لك " .

---

(١) الكتاب ٢١٨/٢ و الجحاجة و الجحاجيح جمع : الجحجاح ، وهو السيد السمح الكريم . وأنظر أمثلة أخرى في الكتاب ١٩٨/٢، ٢١٢، ٢٥٦/٣ .

وعندما يذكر سيبويه أحد هذه النظائر فإنه يقصد معنى محددا ، وهو أن التركيب قد يبقى على حاله الأصلية مع إضافة عنصر كان حقه أن يؤثر فيه فيغيره عن حالته .

ففي إطار حديثه عن اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه وبعد أن يورد شواهد لذلك يقول : " وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به : اجتمعت أهل اليمامة ، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام ، ومثله في هذا : يا طلحة أقبل ، لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم ، فترك الحاء على حالها ، ويا تيم يتم عدي أقبل ، وقال الشاعر جرير :

يا تيم يتم عدي لا أبا لكم .٠. لا يلفينكم في سوءة عمر

.....وترك التاء في جميع هذا الحد والوجه " (١) .

فالقول الأول " اجتمعت أهل اليمامة " أحد الشواهد التي اكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، وهذه الشواهد شاذة في رأي سيبويه ، إذ يرى أن ترك التاء فيها هو الحد والوجه ، ويفسر شذوذ هذا القول بأن العرب تقول في سعة الكلام : " اجتمعت اليمامة " وعندما أقحمت كلمة أهل فاعلا لم تراع تذكيرها ، فتركت الفعل مؤنثا " ليكون على ما يكون عليه في سعة الكلام " ويذكر سيبويه نظيرين :

النظير الأول : " يا طللحة أقبل " وهو شاذ ، وقياسه أن يبنى المنادى على الضم ، فهو علم مفرد ، ويفسر سيبويه شذوذه بأن أكثر استعمال العرب لنداء طلحة أن يكون بالترخيم " يا طلح " ، وعندما لحقته تاء التأنيث بقى الاسم على فتح آخره ، وكانت هذه الزيادة يقتضي تغيير الحالة الإعرابية للاسم لكنه ترك " ليكون على ما يكون عليه في سعة الكلام " .

النظير الثاني : " يا تيم يتم عدي " وهو شاذ أيضا ، والقياس يقتضي بناء تيم الأولى على الضم ، فهي علم مفرد ، وما بعدها تركيب إضافي ينصب على الإبدال من محل المنادى ، ويفسر سيبويه شذوذه بأن الاستعمال الشائع : " يا تيم عدي " من غير إقحام تيم الثانية ، وعندما أقحمت كان ذلك يقتضي تغييرا في المنادى فيبنى على الضم ، لكنه ترك " ليكون على ما يكون عليه في سعة الكلام " .

---

(١)الكتاب ٥٣/١ . وسبق أن ذكرنا هذا المثال في بحث بعنوان : معالجة الظواهر الشاذة عند سيبويه بين منطق اللغة والمنطق العقلي " .

وفي موضع آخر يستخدم سيبويه النظيرين السابقين للاستئناس لقول العرب : " لا أبا لك " فيقول : " و إنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك في معنى لا أبا لك ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا ، لسقوطه في " لا مثل زيد " فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام ، إذ كان المعنى واحدا ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تثنى به في النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به ، وذلك قولك : يا تيم تيم عدي ، وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء ، لم يغيروا آخر طلحة عما كان عليه قبل أن تلحق ، وذلك قولهم :

كليني لهم يا أميمة ناصب

ومثل هذا قول الشاعر إذا اضطر :

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس الجهل " [١] .

إن النظائر السابقة تشترك في أنها جميعا شاذة ، وأن كلا منها نموذج لأمثلة أخرى جاءت على نسقه في الشذوذ ، وأن هذا الشذوذ ينحو منحى واحدا يتضح هذا المنحى عندما نضعها بالصورة التالية :

المسموع في سعة الكلام	المسموع بعد إقحام عنصر	ما يقتضيه القياس
ـ اجتمعت اليمامة	اجتمعت أهل اليمامة	اجتمع أهل اليمامة
ـ يا طلح أقبل	يا طلحة أقبل	يا طلحة أقبل
ـ يا تيم عدي	يا تيم تيم عدي	يا تيم تيم عدي
ـ لا أباك	لا أبا لك	لا أب لك
ـ يا بؤس الجهل	يا بؤس للجهل	يا بؤسا للجهل

إن النظائر السابقة تنحو نحوا واحدا في شذوذها ، لذلك جمع سيبويه بينها على الرغم من انتمائها لظواهر لغوية مختلفة ، وعد كل منها نظيرا يستأنس به لكل ما جاء على هذا النمط من الشذوذ ، وأعطاها تفسيرا واحدا عبر عنه بقوله السابق : " ترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام" .

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٦- ٢٧٨ ، وانظر نماذج أخرى في الكتاب ٢/٢٠٦، ٢٠٧، ٢٨١ .

المجموعة الثانية :

وفيها تتردد بعض النظائر أشهرها قول الشاعر :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى .. ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

والمعنى الذي يحمله هذا النظير أن التركيب قد يأتي مخالفا حالته الأصلية اعتمادا على تصور وجود عنصر يؤثر مع عدم وجوده ، وهذا المعنى أطلق عليه سيبويه وأستاذه الغلط أو التوهم ، وقد عبر ابن هشام عن هذا المعنى فقال : " وقع في كلام العرب ... تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله : بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... " [١] .

ويلاحظ أن هذا النظير يحمل معنى مخالفا لمعنى النظير السابق ، فهناك كان إقحام العنصر غير مؤثر ، ويبقى التركيب على حاله قبل ، أما هنا فالعنصر غير موجود ومع ذلك فهو مؤثر اعتمادا على تخيل وجوده والظواهر في الحالتين شاذة مخالفة للقياس .

ويأتي هذا النظير استئناسا وتفسيرا لبعض النماذج المخالفة للأصل ، نحو قول العرب : كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيد ا ، ففي تناول سيبويه لنصب الاسم بعد واو المعية مفعولا معه يشترط أن تسبق الواو بفعل أو ما يشبهه ، أما ما جاء على نسق [٢] المثالين فهو مخالف للأصل ، إذ الأصل فيه الرفع ، يقول سيبويه : وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب ، لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرا ، يقولون : ما كنت ؟ وكيف تكون ؟ إذا أرادوا معنى " مع " ، ومن ثم قالوا أزمان قومي والجماعة ، لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرا ، يقولون أزمان كان ، وحين كان ، وهذا مشبه بقول صرمة الأنصاري :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى .. ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا ، ومثله قول الأخوص :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة .. ولا ناعب إلا ببين غرابها

---

(١) مغني اللبيب ن لابن هشام ٢٧٨/٢، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة المدني بالقاهرة .

(٢) يورد سيبويه شواهد وردت على هذا النسق ، ويرى أن أصلها الرفع ، أما النصب فيقتصر فيه على السماع .

فحملوه علـى : ليسـوا بمصلحيـن ، ولسـت بمـدرك ، ومثلـه لعـامر بـن جويـن الطائي :

فلم أر مثلها خباسة واحد .٠. ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله

فحملوه على" أن"،لأن الشعراء قد يستعملون " أن " ههنا مضطرين كثيرا [١]

فقد ربط سيبويه بين ظواهر ثلاث متباعدة ، لكنها تجتمع في معنى واحد عبر عنه سيبويه بقوله : " جعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا " ففي الظاهرة الأولى التي نصب فيها المفعول معه دون أن يسبق بفعل - يرد الفعل كثيرا في إطار الاستفهام في الأمثلة المذكورة وقد نصب ما بعد الواو مفعولا معه على اعتبار وجود الفعل ، وفي الثانية يرد حرف الجر الزائد كثيرا في خبر ليس ، وقد جر المعطوف على تصور وجود الباء الزائدة في المعطوف عليه ، وفي الثالثة يورد الشعراء أن الناصبة للمضارع في خبر كاد ، وقد نصب المضارع على تصور وجود الناصب .

إن العلاقة بين هذه الظواهر الثلاث علاقة نظير ، والجمع بينها بهذه الصورة هدفه الاستئناس والتفسير للظاهرة التي هو بصددها .

وفي موضع آخر يستخدم سيبويه هذا النظير للاستئناس لإحدى لغات العرب الشاذة فيقول :" واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال :

" ولا سابق شيئا إذا كان جانيا " [٢] .

فسيبويه يلحق بالنظائر السابقة نظيرا آخر ، وهو العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر ، وهو لغة للعرب ، ويفسر ذلك بأن الرفع على تصور أن المعطوف عليه في حال ابتداء أو على اعتبار عدم وجود الناسخ ، ويعد سيبويه ذلك غلطا من العرب ، وقد أثار هذا المصطلح الكثير من الجدل بين النحاة والباحثين [٣] .

---

(١) الكتاب ١/٣٠٦- ٣٠٧ .
(٢) الكتاب ٢/١٥٥ .
(٣) من النحاة من رأى أن الغلط عند سيبويه معناه الخطأ ، كابن مالك ومنهم من لم يره كذلك بل عده نوعا من التفسير وهو بمعنى التوهم أو التصور ، كابن هشام ، والباحثون المحدثون ساروا فريقين في هذا الاتجاه . انظر : شرح التسهيل ٥/٥٢ ، ومغني اللبيب ٢/٤٧٨ والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١٦١، دار المعارف بمصر ، ولغة الشعر للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٧٢، دار الشروق بمصر ١٤١٦هـ -١٩٩٦م .

ويتناول سيبويه ظاهرة أخرى مفسرا إياها بهذا النظير فيقول : " وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين ، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ، إذا كانت أخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا : رد يا فتى ، وهذه لغة ردينة ، وإنما هو غلط ، كما قال زهير :

" بدا لي أني لست مدرك ما مضى . . ولا سابق شيئا إذا كان جائيا "(١)

فالحديث هنا عن لغة من لغات العرب الشاذة في صياغة الأمر من الثلاثي الناقص الواوي في حالة الوقف بالهاء ، فالأصل ضم العين في نحو : ادعه ، لكن هذه اللغة الشاذة جاءت بكسر العين (ادعه) ، ويفسر سيبويه هذا الشذوذ بأن أصحاب هذه اللغة توهموا سكون العين على أنها آخر الفعل ، ثم حركت بالكسر لوجود ساكن قبلها ، ويصف هذه اللغة بالرداءة ، ويلحقها بنظائرها مما يأخذ التفسير نفسه .

ولم يكن سيبويه أول من أشار إلى ظاهرة التوهم أو الغلط ، فقد سبقه أستاذه الخليل ، يقول سيبويه : " وسالت الخليل عن قوله عز وجل : " فأصدق وأكن من الصالحين ، فقال : هذا كقول زهير :

بدا أنى لست مدرك ما مضى . . .

فإنما أجروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا " (٢) .

إن الخليل يحاول تفسير إحدى القراءات التي جاءت مخالفة للقياس ، وهى قوله تعالى : قال رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ، حيث جاء الفعل " أكن " مجزوما ولا مسوغ لجزمه في إطار الضوابط القياسية ، وكان تفسيره بالعطف على توهم عدم وجود الفاء في " فأصدق " فهذا يسلم إلى جزم الفعل " أصدق " جوابا للطلب ، ويلحق الخليل ذلك بالنظير الشائع ، وهو قول زهير.

هكذا نجد سيبويه يجمع بين بعض الظواهر الشاذة في إطار مجموعة واحدة ، وعندما يتعرض لإحدى هذه الظواهر فإنه يكتفي بذكر نظير حمله دلالة معينة تفهم

---

(١) الكتاب ٤/١٦٠.
(٢) الكتاب ٣/١٠٠ ـ ١٠١، وانظر أمثلة أخرى بالكتاب ٣/٢٨، ٣٠، ٤/٣٥٦.

بمجرد أن يذكر ، وهذه الدلالة فيها تفسير و استئناس وربط للظواهر الشاذة التي تسلك نمطا واحدا في شذوذها .

المجموعة الثالثة :

وتجتمع فيها النظائر التالية : " لدن غدوة " و" ولولاي" و " عساني " و " عسى الغوير أبؤسا " .

إن هذه النظائر تجتمع في كونها شاذة ، ورغم شذوذها و انتمائها إلى أبواب نحوية مختلفة فهناك ضابط يجمع هذه الظواهر ، وهو أن الكلمة قد يكون لها حال شاذة في تركيب ما ، تختلف عن حالها الأصلية .

فعند تناول سيبويه لقول العرب : " ما جاءت حاجتك " يرى أن الفعل جاء ضمن معنى " صار " وهذا هو المسوغ لتأنيث الفعل ، وهما معا في التأنيث بمنزلة قول العرب : " من كانت أمك " فاسم الاستفهام لا يبين فيه تذكير ولا تأنيث من حيث المعنى ، فإذا حمل الفعل " جاء " على معناه الأصلي كان تأنيثه غير مقبول ، وتضمينه معنى " صار " يسوغ التأنيث ، لأن تأنيث الخبر " حاجتك " ينبئ عن تأنيث " ما " الاستفهامية من حيث المعنى [١] ، و يرى سيبويه أن القول السابق شاذ يقتصر فيه على السماع فيقول : " وإنما صير " جاء" بمنزلة " كان " في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: " عسى الغوير أبؤسا " ولا يقال عسيت أخانا ، وكما جعلوا لدن مع غدوة منونة في قولهم : " لدن غدوة " ، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علي غير حاله في سائر الكلام " [٢] .

إن سيبويه يهدف إلى إثبات أن ورود الفعل " جاء " بهذه الصورة المخالفة أصل استعماله أمر مألوف في اللغة ، وله نظائر ، ويذكر منها قول العرب : " عسى الغوير أبؤسا " فالفعل في هذا القول جاء خبره مخالفا للأصل ، فأصله أن يكون جملة فعلية بضوابط محددة ، ولا يكون مفردا ، ويذكر سيبويه نظيرا آخر ، وهو قولهم :

---

(١)في المثال المذكور يتحول الفعل " جاء " إلى فعل ناسخ ، اسمه ضمير يعود على " ما " الاستفهامية ، والضمير و " ما " في معنى الخبر " حاجتك " ، و يطابقانه في التأنيث .

(٢)الكتاب ٥١/١ .

" لدن غدوة " حيث ينصب الاسم بعد " لدن " منونا [١] ، والأصل أن يجر بالإضافة، و سيبويه يذكر الرابط بين هذه النظائر الثلاث في صورة حكم عام أو قاعدة كلية فيقول :" ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام".

وفي تناوله " لولاي " و " عساني " يقول : " فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال ، كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها ، وكما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها ، فهي معها بمنزلة ليس ، فإذا جاوزتها فليس لها عمل ... وزعم ناس أن الياء في لولاي و عساني في موضع رفع ، جعلوا لولاي موافقة للجر ، و " ني " موافقة للنصب ، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف ، وهذا وجه رديء ... لأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد، وأنت تجد له نظائر ، وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره " [٢] .

إن سيبويه يحاول تبرير الشذوذ في " لولاي " و " عساني " ، أما " لولا " فالأصل أن يرفع الاسم بعدها مبتدأ ، وهذا الأمر يطرد في الأسماء الظاهرة ، فإذا ورد بعدها ضمير فله حالان : إما أن يأتي ضمير رفع منفصلا ، وهذا هو الأصل ، وإما أن يأتي ضميرا متصلا للجر ، وهذا مخالف للأصل ، ويعده النحاة شاذا . وأما عسى فالأصل أن يليها اسم مرفوع ، وهذا هو الأكثر في استعمالها ، فهي من نواسخ الجملة الاسمية ، وتأخذ حكم كان في العمل ، لكن إذا ورد بعدها ضمير فإنه يكون ضمير نصب متصلا ، وهو بهذه الصورة مخالف للأصل شاذ .

فالكلمتان السابقتان لهما حال مع الضمائر تختلف عن حالهما من الأسماء الظاهرة ، ويرى سيبويه أن ربطهما بالنظير " لدن غدوة " يعطيهما نوعا من القبول والألفة بين ظواهر اللغة عامة ، فالأمر ليس مقصورا على مثال واحد ، ليس له ما يعضده ، بل له نظائر أخرى تقويه ، ولا يكتفي سيبويه بهذا النظير ، بل يذكر نظيرا آخر ، وهو " لات " فهي تختص بالدخول على أسماء الزمان ، وإذا كان عملها ليس شاذا - فإنها تخالف أخواتها من النواسخ في أن استعمالها وعملها مرهونان باختصاصها بنوع معين من الأسماء ، فإذا كانت النظائر السابقة تتحدد حالتها بحسب

---

(١) يذكر سيبويه أن " غدوة " منونة ، وهو بذلك يشير إلى أنها منصوبة ، وليست الفتحة علامة جر ، لأن " غدوة " تستعمل ممنوعة من الصرف إذا دلت على وقت معين ، وتستعمل منصرفة إذا لم تدل على وقت معين . انظر الكتاب ١/٢٢٠، ٣/٢٩٢- ٢٩٣ . و لسيبويه تفسير لنصب غدوة في القول المذكور ، تفهم منه أن لدن في قوة الاسم المنون (الاسم التام) وأن نصب الاسم بعدها شبيه بنصب المفعول به بعد اسم الفاعل ، أو ينصب التمييز بعد المميز ، وقد تبع كثير من النحاة سيبويه في هذا التفسير . انظر : الكتاب ١/٢١٠، وشرح المفصل ٤/١٠٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٤٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٥- ٣٧٦.

ما يرد بعدها من عناصر - فإن " لات " يتحدد استعمالها ومن ثم عملها بنوع واحد من الأسماء ، وهو أسماء الزمان .

إن النظائر الأربعة السابقة ينتمي كل منها إلى باب نحوي مختلف عن الآخر ، ويوضح سيبويه أنه مدرك لذلك فيقول : " وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره " .

وفي موضع آخر يضيف سيبويه نظائر أخرى إلى هذه المجموعة فيقول [١] : " وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر ، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدا ، لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد" .

إن سيبويه يحكم على هذه الظاهرة بمخالفة القياس ، فالقياس في الأعداد من ثلاثة إلى تسعة أن يأتي تمييزها جمعا ، لكنها جاءت هنا مخالفة ، إذ جاء تمييزها مفردا ، وبدأ سيبويه بالبحث عن نظير قريب في باب العدد ، فوجد ألفاظ العقود والأعداد المركبة ، فتمييزها يأتي مفردا ، ولا مانع من أن يكون النظير المستأنس به مطردا ، والظاهرة المستأنس لها شاذة ، فليس الهدف إلحاق الشاذ بالمطرد ليأخذ حكمه ، بل الهدف تقبل هذه الظاهرة ، وعدم استنكارها .

ثم يأتي النظير الثاني من باب آخر غير باب العدد ، ليستأنس لمجيء التمييز مفردا بمعنى الجمع فيقول : " وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام ، وقال علقمة بن عبدة :

بها جيف الحسرى فأما عظامها .٠. فبيض وأما جلدها فصليب

وقال :

لا تنكروا القتل وقد سبينا .٠. في حلقكم عظم وقد شجينا.

ولا مانع من أن يكون النظير من لغة الشعر ما دام الهدف الاستئناس للظاهرة وعدم استنكارها .

---

(١) الكتاب ٢٠٩/١- ٢١٠، وانظر أمثلة أخرى في الكتاب ٥٨/١- ٥٩، ١٧٩/٢، ٢٨١- ٢٨٢، ١١٩/٣، ٢٤٨، ٤٩٩.

ويأتي النظير الثالث ، وهو أعم من النظيرين السابقين ، فيقول : " واختص التثليث بهذا الباب إلى تسعمائة ، كما أن لدن لها في غدوة حال ليست في غيرها تنصب بها ... فقد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره ، ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره " .

إن المخالفة في نحو ثلاثمائة من قبيل الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال [١] ، ففي نحو : ثلاثة رجال ، وأربعة كتب ، وست مدن ، وسبع رسائل ... الخ ، في نحو هذا يطرد مجيء التمييز جمعا ، وهو بذلك يناسب الأعداد ، فهي في معنى الجمع ، أما في ثلاثمائة ونحوها فهي شاذة ، لأنها تخالف ما اطرد على نسق واحد من هذه الأعداد ، ولم يتحقق التناسب والمجانسة بين التمييز والمميز في العدد ، فالمميز في قوة الجمع والتمييز مفرد ، وكان هذا داعيا لوقوف سيبويه أمام هذه المسألة وربطها بأكثر من نظير بهدف إثبات أن هذا الشذوذ مألوف غير مستنكر في اللغة .

المجموعة الرابعة :

وفي هذه المجموعة تكثر النظائر : لم يك ، ولا أدر ، ولم أبل [٢] ونحوها ، ويذكرها سيبويه في مقدمة كتابه [٣] فيقول : " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء ... فمما حذف و أصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أدر وأشباه ذلك " .

وهذه النظائر يضمنها سيبويه ثلاثة معان :

١ ـ كثرة الاستعمال قد تؤدي إلى الحذف :

فعندما يتعرض للحذف الشاذ على مستوى الصيغة أو على مستوى التركيب، فإنه يسوق هذه النظائر استئناسا للظواهر ، وتفسيرا لسبب الحذف ، ففي تناوله لصيغة لفظ الجلالة يقول : " وكان الاسم والله أعلم إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا وصارت الألف واللام خلفا منها ...ومثل ذلك " أناس " ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت : الناس ، قد تفارقه الألف واللام ويكون نكرة ...وغيروا هذا لأن الشيء إذا

---

(١)انظر : شرح المفصل ٢٠٩/١.

(٢)" لا أدر " أصلها : لا أدري ، ولا موغ لحذف إلا كثرة الاستعمال ، وكذلك " لم أبل " اصلها : لم أبال ، والحذف في هذه الصيغ شاذ ولا يقاس عليه .

(٣) الأبواب الأولى من الكتاب تعد مقدمة له . انظر : تحليل النص النحوي للدكتور فخر الدين قباوة ٢١ ، دار الفكر بدمشق .

(٤)الكتاب ٢٤/١ـ ٢٥.

كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ، ألا ترى أنك تقول : لم أك ولا تقول لم أق إذا أردت أقل ، وتقول : لا أدر كما تقول : هذا قاض ، وتقول : لم أبل ، ولا تقول : لم أرم ، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره " [١] .

فالنظائر الثلاثة المذكورة تأتي بعد تفسير الحذف في لفظ الجلالة ، وبعد ذكر نظير يكاد يكون مماثلا لما حدث في لفظ الجلالة ، وهو " الناس " فأصلهما : " إله " و " ناس " وعند إرادة التعريف ب " أل " تحذف الهمزة تخفيفا ، ويدرك سيبويه وجه الاختلاف بين النظيرين ، وهو إمكان حذف أداة التعريف من " الناس " دون رجوع الألف ، وعدم شيوع ذلك في لفظ الجلالة ، ثم تأتي النظائر المذكورة لتعضيد التفسير وتمكين هذه الظواهر الشاذة وقبولها جزءا من اللغة .

٢ ـ الحذف في بعض الصيغ قد يرد شاذا يكتفي فيه بالسماع :

وهذا المعنى الذي تتضمنه النظائر المذكورة يظهر عند تناوله لقول العرب :

من لد شولا فإلى إتلائها [٢]

يفسر سيبويه هذا القول على حذف الفعل " كان " بعد " لد " ، والتقدير : من لد أن كانت شولا ، ثم يوضح أن هذا الحذف يقتصر فيه على السماع فيقول : " واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتظهر ما أظهروا ... فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه ، نحو يك ويكن ، ولم أبل وأبال ، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في مر : أو مر أن يقولوا في خذ : أوخذ ، وفي كل : أوكل ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر " [٣] .

إن سيبويه يوضح المنطق الذي يحكم ظاهرة الحذف ، فهناك نوع من الحذف يطرد ويقاس عليه ، أما هذا النوع الذي يتحدث عنه فهو شاذ ، لا يقاس عليه ، وليس غريبا أن يكون الأمر كذلك في اللغة ، فالنظائر موجودة يعضد بعضها بعضا ، حتى تبدو في النهاية جزءا أصيلا من اللغة ، ليس مرفوضا ولا مستهجنا

---

(١) الكتاب ١٩٥/٢ ـ ١٩٦ ، وانظر أمثلة أخرى في الكتاب ٢٠٤/٢ ، ٢٠٨ ، ٥٠٦/٣ ، ١٨٤/٤ ، ٣٩٩ .

(٢) من الرجز ، ولم يعرف قائله ، وهو في وصف الإبل ، و " لد " أصلها " لدن " ، وحذفت النون ، والشول : التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها ، واحدها شائلة و الإتلاء : أن تصير الناقة يتلوها ولدها بعد الوضع .

(٣) الكتاب ٢٦٦/١ .

٣- وقد يبقى العمل مع وجود حذف في الصيغة :

يتحدث سيبويه عن تخفيف إنّ وبقاء عملها في كلام بعض العرب فيقول : " وحدثنا من تثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرًا لمنطلق ... وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء ، لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذفوا ، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما " [١] .

هكذا نجد النظير يُضمَن أكثر من دلالة ، لكن تجتمع هذه الدلالات في أنها تدور حول الحذف من حيث تفسيره ، و اقتصاره على السماع وعدم تأثيره على العمل .

ومن النظائر التي تتكرر للاستئناس وتكون مجموعات أخرى : الملامح و المذاكير ، إذ يستخدمان للدلالة على أن " من كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم " [٢] فملامح مفردها في القياس مَلْمَحَة ، و مذاكير مفردها مِذْكار ، وكلا المفردين لم يستعمل ، وإنما المستعمل : لَمْحَة وذكر .

ومن النظائر أيضا قول العرب : " صيد عليه يومان " ، " وبنو فلان يطؤهم الطريق " [٢] ويساقان للاستئناس للحذف اتساعا أو مجازًا ، فالمثال الأول أصله : صيد عليه الوحش في يومين ، والثاني أصله : بنو فلان يطؤهم أهل الطريق .

تلك أهم النظائر التي تتكرر في كتاب سيبويه ، وقد اتضح أنها توظف لغرضين هما الاستئناس والتفسير ، كما أنها تكون في النهاية مجموعات من الظواهر الشاذة ، ترتبط كل مجموعة بأوجه من الشبه ، ويحكمها ضابط واحد يشبه القاعدة القاصرة التي لا تتعدى هذا النمط من الشذوذ ، لتبدو تلك الظاهرة خاضعة في النهاية لنوع من الضبط يعوضها عن مخالفة القاعدة النحوية .

الشكل الثالث :

النظائر القياسية: أوضحنا فيما سبق أن العلاقة بين النظائر لا يبين فيها أصل وفرع ، ولا تبنى عليها أحكام نحوية غالبا ، فهي تقوم على الربط بين ظاهرتين أو أكثر لغرض من الأغراض التي أوضحناها فيما سبق ، وقد اتضح ذلك من خلال الأمثلة التي ذكرناها في الأشكال السابقة للنظائر ، وبذلك لا تأخذ هذه العلاقة

---

(١)الكتاب ٢٨٢/٢ ، وانظر : ٢٥٦/٣ ، ٢٧٥ .
(٢)انظر الكتاب ٢١١/١- ٢١٢ ، ١٧٦- ١٧٧ ، ١٩٣ ، ٢٤٧/٣.

شكلا قياسيا ، وهذا هو الفارق بين علاقة المناظرة وعلاقة المشابهة.

وقد تبين من خلال البحث أن هذه العلاقة أخذت شكلا قياسيا في مواضع قليلة وهو شكل يختلف عن قياس الشبه ، حيث لا يبين فيه أصل ولا فرع ، لكنه يترتب عليه أحكام نحوية ، ويتضح ذلك من خلال الموضعين التاليين :

ـ الموضع الأول : يرى سيبويه في بداية الكتاب أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وأساس هذه العلاقة أن الفعل والاسم يشتركان في الرفع والنصب ويختص الجزم بالأفعال مثلما يختص الجر بالأسماء " وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم " [١] .

ويفسر سيبويه حكما نحويا فيرى أنه قد بُنِي على هذه العلاقة ، فيقول عن الأفعال الخمسة : " ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب ، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب ، وذلك قولك : هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا " [٢] .

والحكم هنا هو موافقة النصب للجزم في الأفعال الخمسة ، فإذا كان الجزم يتم بحذف الحركة فإن حذف النون في الأفعال الخمسة يختص به الجزم ، وقد وافقه النصب بناء على ما حدث في النظير الآخر وهو الجر في الأسماء ، فالنصب يوافقه في المثنى وجمع المذكر السالم ، فالياء فيهما من جنس الكسرة ، لذلك يختص بها الجر ، وقد وافقه النصب ، ويتضح أن هذا الشكل القياسي يتكون من طرفين بينهما علاقة ، ويترتب عليها حكم ولا اعتبار هنا لأصل أو فرع .

وفي موضع آخر يرتب سيبويه حكما نحويا آخر على هذه العلاقة فيقول : " واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ... كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر شبهه بإضمارهم " ربّ "و " واو" القسم في كلام بعضهم " [٣] .

و سيبويه هنا يشير إلى حكمين يترتبان على هذه العلاقة ، أولهما : عدم

---

(١) الكتاب ١٤/١.
(٢) الكتاب ١٩/١.
(٣) الكتاب ٨/٣- ٩، وانظر : ١١١/٣.

إضمار الجازم في الكلام المطرد كما لا يضمر الجار فيما اطرد من كلام العرب وثانيهما مجيء لام الطلب مضمرة في الشعر أحيانا [١] كما تضمر بعض حروف الجر مثل ربّ و واو القسم .

- **الموضع الثاني :** ويختص هذا الموضع بالعلاقة بين التصغير وجمع التكسير ، للرباعي والخماسي ، فسيبويه يربط بينهما ، ولا يصرح بأنهما نظيران ، لكن يتضح من كلامه أن العلاقة بينهما علاقة نظير ، يقول سيبويه : " واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسرة للجمع في التحرك والسكون ، ويكون ثالثه حرف اللين ، كما أنك إذا كسرته للجمع كان ثالثه حرف اللين ، إلا أن ثالث الجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح ، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرته للجمع ... " [٢] .

ويقول في موضع آخر : " فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء (الخماسية) في حروف اللين وانكسار الحرف الذي بعد اللين الثالث ، و انفتاحه قبل حرف اللين ... فالتصغير والجمع من واد واحد " [٣] .

إن سيبويه يرى وجود علاقة تماثل بين التصغير وجمع التكسير في نحو :

دُرَيْهِم و دَرَاهِم
و مُصَيْبِيح و مصباح

والتماثل هنا في الحركات و السكنات وحروف المد [٤] كما يوضح سيبويه ، ولا يكتفي بإظهار هذه العلاقة بل ينسب إليها أحكاما صرفية في أكثر من موضع ، ونذكر جانبا من هذه الأحكام فيما يلي :

١ - يرى أن " سَفَرْجَل " و " فرزدق " يصغران على " سُفَيْرِج " و " فُرَيْزِد " لأن العرب تكسرهما على " سفارج " و " فرازد " ، بحذف الحرف

---

(١) يشير سيبويه على قول الشاعر :
محمدُ تفد نفسك كل نفس .. إذا ما خفت من شيء تبالا .

(٣) الكتاب ٤١٦/٣ - ٤١٧ .

(٤) من الواضح أن العلاقة بين الطرفين تعد شبها لفظيا مثل العلاقة اللفظية بين اسم الفاعل والمضارع ، لكنها لا يبين فيها الأصل والفرع ، ولا يعضد هذا الشبه اللفظي شبه معنوي كما في العلاقة بين اسم الفاعل والمضارع ، لذلك عدت هذه العلاقة من قبيل النظائر .

الخامس " حملهم على هذا أنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع ، إلا أن نظير حرف اللين الذي في الجمع الياء في التصغير ... وإنما منعهم أن يقولوا : " سُفَيْرجل " أنهم لو كسروه لم يقولوا : " سفارجل" [١] .

٢ ـ تحذف الألف الخامسة عند تصغير " قَرْقَرَي " و " حَبَرْكي " فيقال : " قُرَيْقِر " و " حُبَيْرِك " ، " لأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت " [٢] .

٣ ـ يرى سيبويه أن ما انتهى بألف ونون زائدتين أصله ألا تراعى هذه الزيادة عند التصغير ، نحو " جوعان " ، إذ يأخذ حكم الثلاثي عند التصغير ، فيقال "جُوَيْعان " ، لكن يخرج على هذا الأصل ما كان جمعه على صيغة منتهى الجموع نحو : سِرْحان ، فتصغيره : " سُرَيْحِين " مخالفا أصله ، لأنه يجمع على "سراحين " ، والتصغير والجمع من وادٍ واحدٍ فهما نظيران ، فيقول سيبويه : " فُعل به ما ليس لبابه في الأصل ، فلما كُسّر للجمع هذا التكسير حُقّر هذا التحقير ، وذلك قولك : سُرَيْحين في سِرْحان ، لأنك تقول : سراحين ... " [٣] .

ويستمر سيبويه في بناء الأحكام [٤] على العلاقة بين التصغير وجموع التكسير وذلك في تناوله لباب التصغير ، وعندما ينتقل إلى باب جموع التكسير يشير إلى هذه العلاقة ويستمر في تعليق بعض الأحكام [٥] عليها دونما تحديد للأصل والفرع .

ويوظف هذا الشكل القياسي في التعليل ، ويظهر ذلك في الموضع الأول [٦] ، الذي يتناول العلاقة بين الجزم والجر ، فالأحكام التي يعلقها سيبويه على هذه العلاقة مسموعة عند العرب ، لكنه يعلل الحكم المسموع في أحد النظيرين اعتمادا على وجود حكم مثله في النظير الأخر ، فالنظير يأخذ حكم نظيره .

ويوظف هذا الشكل أيضا في استنباط أحكام جديدة لم تسمع عن العرب ويظهر ذلك في الموضع الثاني [٧] ، الذي يتناول العلاقة بين التصغير وجموع التكسير في الرباعي والخماسي ، فكثير من الأسماء المصغرة التي يذكرها سيبويه لم تسمع عن العرب ، ولكنه يستنبط أحكامها قياسًا على نظائرها المجموعة جمع

---

(١) الكتاب ٤١٧/٣.
(٢) الكتاب ٤١٩/٣. و القَرْقَري : النهير ، والضحك العالي ، والحَبَرْكي : الطويل الظهر القصير الرجلين.
(٣) الكتاب ٤٢١/٣.
(٤) انظر الكتاب ٤٢٤/٣- ٤٢٦ ، ٤٥٧- ٤٥٩.
(٥) انظر الكتاب ٦١٦/٣.
(٦) وانظر الكتاب ٤١٣/٣.
(٧) وانظر الكتاب ٦٢٠/٣.

تكسير، وهذه الوظيفة تبدو واضحة في افتراضات سيبويه والخليل ، إذ يفترضان صيغا وتراكيب لم تسمع عن العرب ، ثم يجتهدان في التماس حكم لها قياسا على ما سمع ، وهنا يكون النظير وعدم النظير مؤثرين في الحكم .

ثالثا النظائر عند علماء أصول النحو :

والحديث عن هذه النقطة لا ينفصل عن النظائر في كتاب سيبويه ، لأن الضوابط التي وضعها علماء أصول النحو للنظير مستنبطة من كتاب سيبويه .

وقد أشار السيوطي إلى شكل من أشكال القياس يسمى قياس النظير ، فقال :" القياس في العربية على أربعة أقسام : حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد " [١] .

فهو يقسم القياس على أساس النظر إلى الطرفين ، وفي قياس النظير يتضح أنه لا مجال لوجود أصل أو فرع ، فالطرفان نظيران ، أما إذا اتضحت الأصالة والفرعية في طرفي القياس فلا مجال حينئذ لقياس النظير ، إذ يقسم على اعتبار العلاقة بين الطرفين (الجامع) إلى قياس علة وقياس شبه وقياس طرد [٢] .

وأشار علماء أصول النحو إلى توظيف قياس النظير في التعليل حين عدوه من العلل الأولى ، فالسيوطي ينقل عن الدينوري قوله : " اعتلالات النحويين صنفان : علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالا، والمشهور منها على أربعة وعشرين نوعا ، وهي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ...وعلة نظير ..." [٣] . ويمثل التاج بن مكتوم لعلة النظير بقوله : " كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر ، إذ هو نظيره " [٣] .

وقد سبق أن رأينا سيبويه وأستاذه يمارسان هذه الضوابط الأصولية ممارسة عملية ، فقد أخذت النظائر شكلا قياسيا ، واعتُمِد على هذا الشكل في تعليل الأحكام .

ويتحدث ابن جني عن دور النظير ووظيفته معتمدا على سيبويه فيقول تحت عنوان (باب في عدم النظير) : " إذا دل الدليل لا يجب إيجاد النظير ، وذلك مذهب

---

(١) الاقتراح للسيوطي ١٠١، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم .

(٢) انظر الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ١٠٥- ١١٠ تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م ، والاقتراح ١٤٤- ١٤٦.

(٣) الاقتراح ١١٥- ١١٦.

الكتاب ، فإنه حكى فيما جاء على فِعِل " إبل " وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه، فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير ، ألا ترى إلى " عِزْويت " لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظير ، فمنعت من أن يكون فِعْويلا لما لم تجد له نظيرا ، وحملته على فِعْليت ، لوجود النظير وهو عِفْريت و نِفْريت " [١] .

فابن جني يتحدث عن وظيفتين للنظير ، وهما الاستئناس (الأنس) والتعليل والأولى تكون مع وجود الدليل ، والثانية تكون عند افتقاد الدليل ، ويبدو من كلام ابن جني أن الاستئناس درجة أدنى من التعليل ، فإذا كان التعليل تفسيرا للظواهر وكشفًا عن الأسباب التي تكمن وراءها - فإن الاستئناس لا يصل إلى هذه الدرجة ، بل هو محاولة إثبات قبول الظاهرة وعدم استنكارها .

ووظيفة الاستئناس أشار إليه أبو حيان ، فيرى أن الإتيان بالنظير يهدف إلى "التأنيس " [٢] ، وأشار إليها ابن يعيش كما سبق أن أوضحنا .

وعن استنباط الأحكام اعتمادا على النظير يضع علماء أصول النحو قاعدة تقول : " الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير" [٣] ، وقد أشرنا إلى نماذج لهذه القاعدة في كتاب سيبويه ، وذلك في افتراض الصيغ والتراكيب ومحاولة البحث عن أحكام لها .

وبعد ، فلعله قد اتضح موضوع النظائر في كتاب سيبويه ، تلك الوسيلة التي اعتمد عليها سيبويه و أستاذه في معالجة ظواهر اللغة ، فهي تقوم على الربط بين ظاهرتين أو أكثر لوجود قدر من التماثل بينهما ، وقد وجدنا هذه الوسيلة تأخذ أشكالا ثلاثة ، وكل من هذه الأشكال يوظف لأغراض معينة ، فالشكل الأول هو النظائر القريبة التي تنتمي إلى باب نحوي واحد ، يأخذ مفهومًا قريبا من مفهوم الشواهد ، ويوظف لتقرير القاعدة ، وذلك في الظواهر المطردة ، وقد يوظف للاستئناس ، وذلك في إطار الظواهر الشاذة أو الظواهر المطردة التي تبدو مخالفة للأصل في بعض خصائصها ، ويوظف هذا الشكل أيضا في الاحتجاج وذلك في إطار دعم الآراء وتقويتها ، ونقد الآراء المخالفة وتفنيدها .

---

(١) الخصائص لابن جني ١٩٧/١تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢١٣/١، والاقتراح ١٨٠.

(٢) الأشباه والنظائر ٥٣/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢١١/١- ٢١٥، وقد ذكر السيوطي أمثلة لهذه القاعدة .

والشكل الثاني هو النظائر البعيدة ، التي لا تنتمي إلى باب نحوي واحدٍ، وينقسم إلى نوعين ، أولهما : النظائر غير المتكررة ، التي يُقتصر فيها على ذكر النظير مرة واحدة ، وقد اتضح أن هذا النوع يوظف للاستئناس والاحتجاج ، وثانيهما : النظائر المتكررة ، وهذا نمط فريد من النظائر ، يدركه كل قارئ لكتاب سيبويه ، إذ يلاحظ وجود نماذج شاذة تكرر كثيرا في هذا الكتاب نحو : " لدن غدوة " و" عسى الغُوَيْر أبؤسا " و" لولاي " و" عساني " و " الملامح " و "المذاكير " و " ما جاءت حاجتك " ، وهذه النماذج يضمنها سيبويه وأستاذه معاني محددة تحمل نوعا من التفسير أو الاستئناس لشذوذ الظاهرة ، وإذا ما تعرضا لظاهرة شاذة تأخذ نمط أحد هذه النماذج فإنه يُكتَفي بذكر النموذج نظيرا يقوم بالاستئناس ويغني عن التفسير ، ويبدو في النهاية أن لكل نموذج مجموعة من النظائر ، يربط بينها اتفاقها في نمط واحد من الشذوذ ، وخضوعها لضابط واحد يفسر هذا الشذوذ أو يجعله مقبولا غير مستنكر في إطار منطق اللغة .

إن هذا النمط من النظائر يعطي الظواهر الشاذة قدرا كبيرا من القبول والخضوع لمنطق اللغة ، ويظهر أنها على الرغم من شذوذها ـ ليست دائمة النفور ، بل تقبل نوعا من الضبط

أما الشكل الثالث فهو النظائر القياسية ، حيث تأخذ شكلا من أشكال القياس تترتب عليه أحكام نحوية ، لكنه يختلف عن الأشكال القياسية الشائعة في عدم وضوح الأصل والفرع ، ويهدف هذا الشكل إلى التعليل ، ويهدف أحيانا إلى استنباط أحكام جديدة لم تسمع عن العرب ، وذلك في إطار افتراض الصيغ والتراكيب ، إذ يعتمد في استنباط الحكم على وجود النظائر وعدمها .

وقد اتضح أن معالجة النظائر في كتاب سيبويه لم تكن بعيدة عن علماء أصول النحو ، فقد تناولوا شكلها القياسي وأشاروا إلى توظيفها في التعليل والاستئناس .

إن الاعتماد على النظير في معالجة ظواهر اللغة ـ وسيلة لغوية خالصة ، تقوم على الربط بين ظواهر اللغة ، المطرد منها والشاذ ، وتظهر مدى إحاطة سيبويه وأستاذه بظواهر هذه اللغة ، وإدراكهم لدقائقها ، فقد نظروا إلى هذه اللغة على أنها وحدة واحدة ، يفسر بعضها بعضا ، ويُستَأنس ببعضها لبعض . .

فهرس المراجع

١- الإبدال والمعاقبة والنظائر ، لأبي القاسم الزجاجي ،تحقيق : عز الدين التنوخي ، دار صادر ببيروت ١٤١٤ هـ -١٩٩٤ م .
٢- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطى ، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٥ هـ -١٩٨٤ م.
٣- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ -١٩٥٧ م.
٤- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، تحقيق : الدكتور أحمد محمود قاسم .
٥- تحليل النص النحوي ، للدكتور فخر الدين قباوة ، دار الفكر بدمشق .
٦- تصريف الأسماء ، للدكتور عبد الرحمن شاهين ، مكتبة الشباب بالقاهرة .
٧- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر .
٨- الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .
٩- رسالتان في اللغة (منازل الحروف والحدود) لأبي الحسن الرماني ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع بعَمّان .
١٠- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
١١- شرح الكافية ، للرضي ، دار الكتب العلمية ببيروت
١٢- شرح المفصل ، لابن يعيش، المطبعة المنيرية بالقاهرة ..
١٣- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م .
١٤- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ببيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١٥- لغة الشعر ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق بمصر ١٤١٦ هـ -١٩٩٦ م .
١٦- المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .
١٧- المشابهة ودورها في التراث النحوي ، لمحمد عبد الفتاح العمراوي ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة .
١٨- معالجة الظواهر الشاذة عند سيبويه ، للدكتور محمد عبد الفتاح العمراوي.
١٩- مغني اللبيب ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة المدني بالقاهرة .
٢٠- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ببيروت .